

التجربة الماليزية في التنمية: المضامين والدروس

فاروق طيفور

باحث دكتوراه (كلية العلوم السياسية والعلام)

جامعة الجزائر.

المخلص:

تثير التجربة الماليزية في التنمية عدة إشكاليات أساسية، أهمها إشكالية سعي السلطة إلى تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية، وتطوير فكرة مشروع البديل الحضاري الإسلامي في مجتمع يشكل غير المسلمين حوالي نصف سكانه، وهو المسار الذي أسس له محمد مهاتير ورسخه في مسيرة استمرت 20 سنة. كما تبرز إشكالية لصيقة وهي كيفية تعامل الحركة الإسلامية الداخلية مع نظام سياسي يرفع لواء الأسلمة وتطبيق الشريعة، بل وتكفل الدولة بتطبيق مختلف النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، والإشكالية المطروحة هي جدوى وفاعلية وجود معارضة إسلامية في دولة تطبق الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى ما سبق، هناك إشكالية حدود ومحاذير الإفادة من النموذج الماليزي لتجديد رؤية الحركات الإسلامية في الوطن العربي، على اعتبار أن هذه الحركات تستهدف تحقيق وتجسيد المشروع الحضاري الإسلامي في واقع المسلمين، وهو ما سنتناوله هذه الدراسة من خلال فحص التجربة التنموية الماليزية وسبل الإفادة منها.

الكلمات الدالة:

النموذج التنموي الماليزي - محمد مهاتير - الحركات الإسلامية و التنمية.

Résumé :

Le cas de l'expérience malaisienne de développement soulève un certain nombre de problématiques cruciales. Une de ces problématiques concerne le modèle de développement mis en œuvre par Mohamed Mahathir durant vingt

ans, et qui fait appel, comme référence civilisationnelle, aux principes et valeurs islamiques, dans une société où les non-musulmans constituent environ la moitié de la population. Une autre problématique adjacente à la précédente a trait au dilemme auquel est confronté le mouvement islamique interne quant au bien-fondé de l'opposition à un régime politique qui se revendique des valeurs de l'islam et se targue de l'application de théories économiques et sociales tirées de la religion islamique. Une troisième problématique concerne les possibilités et les limites pour les mouvements islamistes arabes à tirer profit du modèle de développement malaisien, étant donné que l'idéal de ces mouvements est la traduction du projet civilisationnel islamique dans la réalité des sociétés arabes. Ce sont là quelques-unes des questions que compte traiter la présente contribution à travers l'examen de l'expérience malaisienne en matière de développement.

Mots clefs :

Le modèle de développement malaisien - Muhammad Mahathir – les mouvements islamistes et le développement économique-social.

Summary:

The case of the Malaysian development experience raises a number of crucial issues. One of these issues concerns the development model itself, implemented by Mohamed Mahathir for twenty years, and which appeals, as a civilizational reference, to Islamic principles and values, in a society where non-Muslims constitute approximately the half of the population. Another issue, adjacent to the previous one, consists of the dilemma facing the internal Islamic movement as to the merits of opposing a political regime that claims Islamic values and prides itself on the application of economic and social issues drawn from the Islamic religion. A third issue concerns the possibilities and limits for Arab Islamist movements to take advantage of the Malaysian development model, given that the ideal of these movements is the translation of the Islamic civilizational project into the reality of Arab societies. these are some of the questions that this study intends to address by examining the Malaysian development experience.

Key Words:

The Malaysian model of development - Muhammad Mahathir – Islamic movements and the economic-social development.

مقدمة:

نتيجة لمراوحة دعوات الإصلاح السياسي مكانها في الدول العربية، وعدم حصول تقدم ملموس في ظل تمسك النخبة الحاكمة بالسلطة، وفشل التجارب الثورية العربية في تحقيق وعودها للناس، برزت في هذا السياق مدرسة جديدة في الفكر والسياسة العربية تتجه شرقاً، وتدعو إلى الاستفادة من تجربة "النمور الآسيوية" في تحقيق دولة النمو الاقتصادي بدلاً من إضاعة الوقت في الصدامات السياسية والخلافات الأيديولوجية ومسألة تحديد الهوية وتأطيرها.

وفي الوقت الذي قد يبدو للبعض أن هذه المدرسة تهرب من استحقاق الإجابة عن أسئلة حيوية مرتبطة بالإصلاح، إلا أنها تنطلق -في الحقيقة- من معطيات الواقع التنموي العربي المتردي الذي كشفت عنه مؤخراً تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة الصادرة عن الأمم المتحدة، وتقارير التنمية البشرية على المستوى العالمي، والتي تضع الدول العربية في الصفوف الأخيرة في القائمة العالمية.

وترى هذه المدرسة أن معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية بمثابة المحرك للإصلاح السياسي. فالإصلاح السياسي هو محصلة مصالح طبقة عريضة من الناس، ستتغير وتتطور مع مضي عجلة الاقتصاد خارج سياق الركود الحالي في مختلف المجالات.

وهي أطروحات تحاول تقديم إطار فكري لتجربة دول آسيا الشرقية، التي استطاعت إثبات ذاتها وبناء شرعيتها داخلياً، من خلال تقديم الأولوية لمشروع النمو والتقدم الاقتصادي، والانفتاح على العالم وعلى الخبرات وعلى الحضارات، وفي ذات الوقت تضع أمام أعينها هدفاً واضحاً، وهو النمو والازدهار الاقتصادي والعمل على ردم الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم الغربي. فلم تعن دول النمور الآسيوية نفسها بالبحث عن الشرعية، لكنها صنعت شرعيتها بذاتها من خلال دولة "المجتمع المنتج"، وهي الدولة القوية. كما أنها لم تشغل نفسها بصراع الهوية والحدثة والـ"أنا" و"الآخر"، وإنما استثمرت كل وقتها في البحث عن النمو وتوفير عوامله أياً كان الاتجاه، وأعطته الأولوية على كل الجوانب الأخرى.

في ضوء هذه الرؤية، تتحول مسألة الديمقراطية من مسألة أولوية إلى موضوع يتحقق مع النمو الاقتصادي ومن نتائجه، وتتحول قضية الهوية من معطى في الماضي ودوران حول الذات وحرص عليها من الغزو الخارجي إلى مشروع تنموي تسعى الأمة إلى الوصول إليه، فتصبح الهوية "مشروعا تنمويا للإنتاج والدخول في العالم".

وهو نموذج دولة ماليزيا، التي استطاعت أن تحقق الإقلاع والنمو الاقتصادي، من خلال تجسيد مضامين النظرية الإسلامية في التنمية، منذ أن اعتلى السلطة مهاتير بن محمد، بتحالف مع زعيم حركة الشباب الإسلامي ووزير المالية آنذاك السيد أنور إبراهيم الذي استقال من الحركة وتحالف مع مشروع مهاتير بن محمد، هذا المشروع الذي استطاع أن يحل مشكلة العلاقة بين الدين و الدولة، الذي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية في الدول التي تعرف نفسها بأنها إسلامية حيث يثور التساؤل عن معيار هذه "الإسلامية" هل تعني بناء دولة إسلامية تلتزم بتطبيق الشريعة و هذا كل شيء و يزيد الأمر تعقيدا إذا واجهنا حالة دولة تتميز بالتعدد الديني و العرقي أيضا، و هذا هو الحال في النموذج الماليزي الذي يعتبر أن جوهر عملية "الأسلمة" أو "التأسلم" للدولة الإسلامية فيظل هذا النموذج هو "السلام" مع كافة الأديان و الشعوب على قاعدة العيش المشترك، وبالتالي لم تطرح الدولة بشكل محدد شعار أسلمة المجتمع الماليزي أو بناء دولة إسلامية في ماليزيا، و لكن يلاحظ أن مهاتير محمد استعمل في بعض الأحيان تعبير "الحكومة الإسلامية لماليزيا" و ذلك في حديثه عن حكومته.

و تماشيا مع هذا الاتجاه انطلقت التنمية في النموذج الماليزي من واقع المجتمع الماليزي المنفتح على كافة الثقافات و الأفكار و السياسات التي يمكن أن تفيد في تحقيق هدف التنمية

ورغم الاختلاف الذي حدث فيما بعد بين مهاتير بن محمد وأنور إبراهيم إلا أن ماليزيا شقت طريقها نحو المستقبل ولعل اكبر مشروع تحاول أن تطوره ماليزيا، في هذا السياق هو المشروع الذي أعلنه رئيس الوزراء الماليزي داتو سري عبد الله أحمد بدوي وهو مشروعٌ لنهضة الأمة على هدي تعاليم الإسلام؛ وذلك من أجل استعادة دور الحضارة الإسلامية، ويسمى هذا المشروع بـ"الإسلام الحضاري" (Civilizational Islam/ IslamHadhari)، وهو اصطلاح يقصد به

المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا، ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم والتطور والريادة الإنسانية.

الإشكالية :

تشير حالة ماليزيا عدة إشكاليات أساسية، أهمها إشكالية سعي السلطة الى تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية، وتطوير فكرة مشروع البديل الحضاري الإسلامي في مجتمع يشكل غير المسلمين حوالي نصف سكانه وهو المسار الذي أسس له مهاتير بن محمد ورسخه في مسيرة 20 سنة، كما تبرز إشكالية لصيقة وهي كيفية تعامل الحركة الإسلامية مع نظام سياسي يرفع لواء الاسلام وتطبيق الشريعة، بل وتتكفل الدولة بتطبيق مختلف النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف، وهو سؤال جدوى وفاعلية وجود حركة إسلامية في دولة تطبق الشريعة الإسلامية، كما تطرح إشكالية حدود ومحاذير الإفادة من النموذج الماليزي لتجديد رؤية الحركات الإسلامية في الوطن العربي، على اعتبار أنها تستهدف تحقيق وتجسيد المشروع الحضاري الإسلامي في واقع المسلمين .

الفرضيات:

مشروع البديل الحضاري الإسلامي في ماليزيا، لا يختلف في المضامين الأساسية عن المشروع الحضاري الإسلامي العام الذي تعتقده الحركات الإسلامية في البلاد العربية، وتتاضل من اجل تحقيق برامج في الواقع، لكن التركيبة الاجتماعية والتاريخية والثقافية وخصوصية الشخصية الآسيوية، هي التي تبرز الفارق بين النموذج الإسلامي في ماليزيا والنموذج الإسلامي في الدول العربية، كما أن المقاربة الإصلاحية في الرؤية المهاتيرية تختلف عنها عند القيادات العربية سواء كانت قيادات حركات إسلامية أو قيادات الدولة القطرية، كما أن الهوة بين الدولة والحركات الإسلامية في الدول العربية بخصوص علاقة الدين بالدولة أوسع بكثير منها في النموذج الماليزي.

منهجية البحث: إن دراستنا هذه تتطلب استخدام المنهج الاستنباطي الاستدلالي للوصول إلى عرض النموذج الماليزي في مضامينه الأساسية، ويمكن الاستعانة بخطوات المنهج المقارن

لتحقيق هدف الإفادة من النموذج الماليزي سواء بالنسبة لمشروع الحركات الإسلامية أو بالنسبة للأنظمة العربية، ولا يستغنى عن خطوات المنهج التاريخي في تتبع مسار تطور دولة ماليزيا .

المبحث التمهيدي :

بدأت بوادر نهضة الأمة الإسلامية بالظهور مع بداية تأسيس الحكومة الإسلامية في المدينة المنورة، ثم أخذت تنمو تدريجياً في زمن الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والدولة العباسية. ثم امتدت هذه الحضارة لتصل إلى القارة الأوروبية حيث قامت الحضارة الإسلامية في الأندلس.

بعد سقوط الدولة الإسلامية في أواخر القرن الثاني عشر، أصبح العالم ينظر إلى المجتمع المسلم نظرة ضعف وتخلف. ولا يزال الكثيرون من أبناء الأمة الإسلامية أنفسهم يعتقدون بأن الدين ينحصر في العبادات فحسب. وبالرغم من أن هناك وعياً بأن الإسلام هو طريق الحياة، فإنه بات مجرد شعار، بل إن أغلبية أفراد المجتمع يستصعبون قبول فكرة أن نهضة الأمة وحضارة الشعب وبناء الدولة وترسيخ كيانهما تدخل من ضمن الإطار الذي يشمل الدين كما يدعو إليه الإسلام بالفعل .

الإسلام كما هو معروف هو الدين الصالح لكل زمان ومكان؛ أي إنه طريق الحياة بكل ما تشمله الكلمة من معنى، وأنه ليس مجرد اعتقاد أعمى، وإنما هو المنهج الكامل المتجدد للحياة، القادر على حل جميع المشكلات المعاصرة على مدى الأزمان؛ وعلى هذا فإنه ينبغي اتخاذ الطريقة المناسبة لتغيير وجهة نظر المجتمع المسلم لتعاليم الإسلام في كافة مجالات الحياة على المستوى الفردي والأسري والاجتماعي والوطني .

يركز مبدأ الإسلام الحضاري على النهضة التي ترمي إلى تشييد الحضارات من خلال تحسين مستوى المعيشة والنهوض بالإنسان روحياً ومادياً عن طريق التمكن والإلمام بشتى أنواع المعارف والعلوم .

لا يعد مبدأ الإسلام الحضاري مذهباً حديثاً أو ديناً جديداً، وإنما هو في حقيقته وسيلة عملية من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس والمبادئ التي يدعو إليها القرآن والسنة الشريفة التي تعد دعامة الحضارة الإسلامية .

إن تعاليم الإسلام من شأنها المحافظة على حياة الإنسان وكل المخلوقات، وقد ألقى الله سبحانه وتعالى على عاتق الإنسان مسئولية الخلافة في الأرض. والتطبيق الفعلي لتعاليم الإسلام يضمن سعادة البشر وهناءهم على اختلاف أجناسهم وأديانهم وثقافتهم، وذلك مصداقا لقوله تعالى في سورة الأنبياء: 107: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }

أولاً: الإسلام الحضاري (الفكرة والمفهوم)

قامت الحكومة الماليزية بوضع عدة خطط تنموية في ضوء التعاليم الإسلامية، مراعية في ذلك المحافظة على تحقيق التوازن الروحي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي والقانوني في جميع النواحي الحضارية. والحكومة على إدراك تام بأن الإسلام ليس مجرد شعائر دينية فحسب، وإنما هو دين عملي أنزل لينظم حياة المجتمع بطريقة واقعية.

وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة بتبني مبدأ الإسلام الحضاري من أجل نشر وبث الوعي لدى أبناء المجتمع بالمفهوم الحقيقي للإسلام، أملاً أن يقودهم هذا المبدأ إلى نهضة ورفعة الأمة والوطن .

إن مبدأ الإسلام الحضاري لا يعد مذهباً حديثاً، وإنما هو وسيلة تتخذ من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس القائمة على القرآن والسنة المطهرة بصفتها عماد الحضارة في الإسلام، وهو بدوره يكون العامل المحول للفكر الإنساني لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هوية الإسلام وحقيقته، ومن ثم تكوين مفهوم واضح عنه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك فإن هذا المبدأ لا يطعن أبداً في مبادئ العقيدة والشريعة والأخلاق في الإسلام بقدر أنه يركز على بث الوعي والإدراك التام بشمولية هذا الدين الحنيف وواقعيته، والقدرة على ترجمته وتطبيقه في كافة مجالات الحياة. كما أن هذا المبدأ يثبت أن الإسلام يمنح المسلمين القوة الدافعة لبناء حضارتهم والمضي قدماً نحو الفلاح في الدارين.¹

يركز مبدأ الإسلام الحضاري على التنمية وتشديد الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشة من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف، والتنمية الروحية والمادية، وسيبقى تراث الحضارة الإسلامية المجيدة دافعاً وحافزاً لركي الأمة المعاصرة في شتى نواحي الحياة .

تم وضع أسس عامة لمبدأ الإسلام الحضاري تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة ومنتظمة دون التأثير بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب الإسلام الحضاري تغيير نظرة المسلمين للعالم. وبناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة والعمل بوصفهما عبادة، ومفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، ومسئولية تحقيق التقدم والنجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، ولا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعة ومن أبرزها ما يركز على المحافظة على الجوانب الآتية :

الدين .العقل .النفس .المال .النسب .العرض .الأسرة .العدل .الأمن

إن مبدأ الإسلام الحضاري الذي تتبناه الدولة سيكون دليلاً يثبت قدرة دولة ماليزيا على أن تكون نموذجاً للدولة الإسلامية المثالية، والتي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، وهذا يتماشى مع السياسة الحالية للدولة وكذلك المستقبلية كتطلعات عام 2020م، وسياسة تنمية الدولة وغيرها. وعلى هذا فإن مبدأ الإسلام الحضاري يؤكد على قيم ومفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع إطار المجتمع متعدد الأجناس .

ثانيا : التعريف

يراد بكلمة "الإسلام الحضاري" الإسلام الذي يركز على جانب التمدن وبناء الحضارة. ويقال باللغة الإنجليزية "Civilizational Islam" ويقابله باللغة العربية "الإسلام الحضاري".

التعريف الكامل لمبدأ الإسلام الحضاري هو عبارة عن "وسيلة من وسائل تطوير الإنسان والمجتمع والدولة بصورة متميزة وشمولية قائمة على أسس التمدن الإسلامي".

ويتضح من هذا التعريف ما يأتي :

1- أن مبدأ الإسلام الحضاري أكثر شمولية وكمالاً من المبادئ والمفاهيم المقتصرة على جوانب جزئية من الدين، كما هو شأنه في مفهوم الإسلام السياسي، والإسلام الصوفي وما شابه ذلك .

2- أن مبدأ الإسلام الحضاري يتمثل في التعاليم الإسلامية التي تهتم بجوانب الحياة المختلفة من أجل رفع مستوى معيشة المجتمع المتمدن، ومن ثم إعداد أبنائه لمواجهة مختلف تحديات العصر

الحديث عصر ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة، والاقتصاد العالمي، وتيار المادية البحتة، وأزمة الحفاظ على الشخصية الذاتية، والغزو الفكري والفضائيات .

3- أن هذا المبدأ يركز على أهمية الشعائر الدينية في بناء حضارة الأمة، إن الاستقرار الروحي والنظرة المتزنة للحياة والقيم العالية تعد ركيزة الحضارة الخالدة .

ثالثا : التطلع

يتطلع مبدأ الإسلام الحضاري إلى جعل ماليزيا أنموذجاً للدولة الإسلامية المثالية، أي دولة إسلامية متقدمة وفق معاييرها الخاصة. ويتمثل هذا المفهوم في كون الدولة ذات مجتمع متقدم ومتقف، وذو مهارة وكفاءة عاليتين، يتحلى أفرادها بمستوى عالٍ من القيم الأخلاقية والمبادئ السامية القائمة على العقيدة والدين .

رابعا : الرسالة

تنفيذ الخطط التنموية للدولة والشعب من منطلق مفاهيم العالمية والتقدم والحضارة والتسامح والتوازن في الإسلام .

خامسا : الهدف

يهدف مبدأ الإسلام الحضاري إلى تكوين مجتمع ذي أفراد متفوقين في الجوانب الروحية والأخلاقية والفكرية والمادية، متميزين بالإبداع والابتكار معتمدين على أنفسهم محبين للتنافس الشريف ومتسمين ببعد النظر، وقادرين على مواجهة تحديات العصر بكل حكمة وعقلانية واتزان وتسامح².

المبحث الأول : الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا

المطلب الأول : تاريخ ماليزيا من دخول الإسلام إلى الاستقلال

الفرع الأول : ماليزيا ،الموقع المساحة وعدد السكان

تبلغ مساحة اتحاد ماليزيا (329.758) كيلو متراً مربعاً، في منطقتين يفصل بينهما البحر الصيني الجنوبي لمسافة (531.1) كيلو متر، وتحدهُ ماليزيا الشرقية من الشمال جزر الفلبين، ومن الجنوب ولاية (كاليمنتان) الإندونيسية، أما ماليزيا الغربية فيحدها من الشرق البحر الصيني الجنوبي ومن الغرب مضيق (ما لاقا) (ثم جزيرة (سومطرة) الإندونيسية، أما من الشمال فـ(تايلاند) ومن الجنوب جزيرة(سنغافورة)(1).³

ويبلغ عدد سكان ماليزيا (21.885.220) نسمةً حسب إحصائيات عام 1992 م، ويتألفون من مجموعات متعددة، فالمسلمون يشكّلون 56% منهم، والصينيون البوذيون 32%، والهندوس 10%، والنصارى ومجموعات محلية 2%، وأغلب المسلمين من الملاويين، أما الصينيون فبوذيون والهندوس، وقليل من الصينيين والهندوس مسلمون.

اللغة: اللغة الأصلية هي المالايوية مع تواجد قوي للغة الإنجليزية كلغة ثانية
نظام الحكم: لماليزيا حكم ملكي مستقل عن الحكومة الشعبية، والتي لها رئيس مجلس وزراء يتغير كل خمس سنوات، استقلت ماليزيا عن الاستعمار البريطاني بتاريخ 31 اغسطس 1957 م .

الدين: الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للبلاد والذي عليه أغلب الماليزيين ، مع وجود حرية دينية و تكثر فيها المعابد لمختلف الأديان .

العملة: عملة ماليزيا هي الرنجيت ورمزه MYR وهي أعلى بقليل من الريال السعودي ،وسعر صرف الدولار للرنجت يبلغ 3.40 رنقت تقريباً، وسعر صرف 1000 ريال سعودي يبلغ 899

رنجيت ماليزي

المناخ: تقع ماليزيا على خط الاستواء، مما يمنحها أجواء دافئة رطبة ممطرة طوال العام، تتراوح درجة الحرارة غالباً بين 22 و 32 درجة، مع وجود مرتفعات باردة مثل مرتفعات الكامبيرون وجنتنق.

الفرع الثاني : تركيبة المجتمع الماليزي المتعددة

يُعتبر المجتمع الماليزي خليطاً من الثقافة الملايوية وهم السكان الأصليون والثقافة الهندية والعربية منذ القرن الثالث والرابع، و الثقافة الصينية منذ القرن الرابع عشر، وثقافات المستعمرين من الإنجليز والهولنديين والبرتغاليين، إضافة إلى بعض المهاجرين إليها والمغتربين فيها، كل هذه الثقافات أضافت على المجتمع الماليزي مزيجاً من الثقافات العالمية والذي كان المحفز الرئيسي لاستقرار ونمو الدولة.

وتجذرت الحضارة الأولى للشعب الملايوي من القبائل البحارة القادمة من إندونيسيا والفلبين وبرونيو، إضافة إلى السكان الأصليين لشبه الجزيرة الملايوية. وبعد استقلال البلاد عام 1957 أعلن رئيس وزرائها الأول تونكو عبد الرحمن من ضمن دستور الدولة إمتيازات خاصة للشعب الملايوي أصحاب السلطة السياسية منذ استقلال البلاد ويسمون بـ بومي بوتو. الثقافة الملايوية مربوطة جوهرياً بحب الأرض والوطن، وذلك مشاهد في الروابط العائلية التي تجمعهم في القرى خاصة، حتى مع انخراطهم في الحياة المعاصرة فإن الشعب لا يزال محافظاً على تقاليده وعاداته ولباسه لاسيما في المناسبات الدينية أو العائلية⁴.

أما الصينيون، فهم من أقدم الحضارات في العالم، وقد استوطنوا ماليزيا بعدما أرسلت أميرة من سلالة صينية إلى مملكة ملاكا لتتم مراسم عرسها على سلطان ملاكا في

القرن الرابع عشر بعدها استمرت العلاقات التجارية بين مملكة ملاكا وإمبراطورية الصين. وفي أثناء الاستعمار البريطاني لماليزيا استقطب المستعمرون أعداداً كبيرة من العمال الصينيين لأعمال البناء والنقل والصناعة. ومع مر السنين وجدت الجالية الصينية الطريق للتكيف والانسجام مع الملايويين والهنود مع ارتباطهم القوي بثقافتهم الأصلية حتى أصبحوا تجاراً يشملون أغلبية الأغنياء في ماليزيا.

وكذا الهنود فهم من أقدم الحضارات في العالم، وقد دخلوا ماليزيا عن طريق التجارة في القرن الثالث والرابع، وقد تأثر الملايويين بديانتهم الهندوسية وثقافتهم وعاداتهم فبدخول الإسلام إليها عن طريق التجار العرب. وفي أثناء الإستعمار البريطاني جُلب بعض الهنود للعمل في المزارع والأراضي والبعض جلبوا كجنود للمحافظة على السلام وقمع التمردات. عموماً يعتبر الهنود الأكثر انفتاحاً من حيث التكيف الثقافي مع الأجناس الأخرى في ماليزيا، الأمر الذي ساعد في تحسين أوضاعهم وجهودهم التجارية في البلاد.

وماليزيا تعتبر ملتقى للثقافات المختلفة:

- لقد كان يسكنها الملايو والذين يعرفون باسم البوميبترا (Bumiputera) والتي تعني الأبناء (sons) أو امراء الأرض. (Princes of the soil)
- منذ أكثر من خمسة عشر قرناً، رحب الملايو، أصحاب الأرض الأصليين بالتجار القادمين من الصين والهند ... ومع قدومهم جيء بالحرير والذهب كما جيء بالديانتين البوذية والهندوسية إضافة الى ثقافة الشعبين الصيني والهندي
- وبعد ألف عام من ذلك التاريخ وصل التجار العرب الى مدينة مالاكا الساحلية (وهي العاصمة التاريخية لماليزيا) ودخلت معهم القيم والمبادئ الإسلامية والأعراف والتقاليد العربية. تلا ذلك بثلاثمائة عام قدوم الأوروبيون وأحتلهم لماليزيا وادخالهم لثقافة جديدة، فيها الكثير من الحداثة، مما أسهم في اضعاف المزيد منالتنوع والانفتاح...
- يتألف الشعب الماليزي من الملايو (58%) ... والصينيين (26) ... (والهنود (7%) ... وقوميات أخرى متفرقة (9%) ... ويعتبر الإسلام الدين الرسمي للدولة حيث يدين به أكثر من (60%) من السكان البالغ عددهم حوالي خمسة وعشرين مليون نسمة فيما يتوزع الباقون بين الديانات البوذية والهندوسية والمسيحية وديانات أخرى⁵.

الفرع الثالث : دخول الإسلام إلى ماليزيا

اختلفت نظريات الباحثين حول دخول الإسلام إلى ماليزيا وطريق وصوله إليها، فمنهم من قال إن إسلام هذه المنطقة كان نتيجة العرب، الذين جاءوا من جنوب شبه الجزيرة العربية؛ للدعوة إلى الإسلام من

خلال رحلاتهم التجارية، ومنهم منقال: إنه جاء عن طريق الهند؛ إذ إن العلاقة بينها وبين الهند قديمة، ومنهم قال: إنه جاء من الصين عن طريق البرّ.

وهناك اكتشاف لآثار تاريخية تدل على الوجود الإسلامي في هذه المنطقة، منها بلاط شاهد لقبر مكتوب عليه الشيخ "عبدالقادر بن حسين" عام 291 هـ الموافق عام 903م تقريباً، وقد اكتُشِفَ في ولاية (قدح)⁶.

ومنها اكتشاف في ولاية (كلنتن) عبارة عن دينار ذهبي مكتوب على أحد وجهيه: "الجلوس كلنتن 577" وعلى الوجه الآخر "المتوكل"، وسنة 577 هجرية وافقت 1181م"، ومنها اكتشاف في ولاية (ترنجانو)، وهو عبارة عن حجر كبير منقوش عليه الكتابات بالأحرف العربية تبين أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات كالديون والجنايات كحدّ الزنا والقذف، وهذه الكتابات تدل على وجود مجتمع إسلامي و(سلطنة) (تطبق الشريعة الإسلامية، وهذا الأثر بتاريخ 702 هـ = نحو 1303م).

وكانت علاقة (أرخبيل الملايو) قوية مع جنوب الهند، وأطراف شبه جزيرة العرب التي انطلق منها الإسلام حتى وصل إلى جنوب شرق آسيا بطريق سلمي مع التجار والدعاة، إلا أن المكانة الإسلامية أصبحت أقوى في ماليزيا بظهور سلطنة (مالاكا) الإسلامية في القرن السابع الهجري الموافق للقرن الرابع عشر الميلادي.

الفرع الرابع : ماليزيا من الاستعمار إلى الاستقلال

بدأت الحركات الاستعمارية الصليبية بانطلاق البرتغاليين الصليبيين من قاعدتهم (غوا) على سواحل الهند الغربية، ووصولهم إلى (مالاكا) عام 915 هـ = 1509م، إذ قاموا بهجوم عليها؛ لكنهم فشلوا فأعادوا الكرة بعد عامين بتسع عشرة باخرة حربية أمام (مالاكا) بقيادة "دي البوكرك"، ومعه 1400 جندي مسلحين بأحدث الأسلحة في ذلك العصر، ودارت معركة استمرت عشرة أيام متوالية سقطت (مالاكا) على إثرها في أيدي الغزاة، وانفتحت المنطقة بعد ذلك للاستعمار الصليبي⁷

وكان لهذا السقوط أثر كبير في أوروبا؛ إذ ظنوا أن الدعوة الإسلامية قد انتهت وماتت بسقوط (مالاكا)، الأمر الذي دعاهم إلى إقامة قداس شكر في (روما) عام 921هـ، ثم بدأ النفوذ البريطاني

يستشري في ماليزيا عن طريق المكر وساعد على ذلك ضعف السلاطين، وتفرق كلمة المسلمين، وعدم وعيهم بأساليب المستعمرين الصليبيين، وقوتهم المادية التي تساعدهم في مكرهم.

حركات الجهاد والدعوة الإسلامية ضد الاستعمار:

لم يقف المسلمون أمام الاستعمار الصليبي مكتوفي الأيدي، بل قاموا بصده بعمليات عسكرية جهادية، وثورات إسلامية، وحركات الدعوة الإسلامية المتتالية، وكان لها صور متعددة، منها:

كان السلطان "محمود شاه" قد تحرك بجيشه إلى (موار) (بولاية) (جوهور)، وتصدى للغزاة المسيحيين، وصمد أمامهم، وأقام في (موار) - عاصمة دولته الإسلامية الجديدة - وبدأ منها بشن هجماته المتكررة على (مالاكا) لمدة سنتين، ثم انتقل إلى جزيرة (بينتان) وشن منها هجماته لمدة ثلاثة عشر عامًا، ثم انتقل إلى (كامفر) (ب-سومطرة) الشرقية، وواصل منها هجماته إلى أن توفي عام 1528 م

ولم يستطع الصليبيون تنصير السكان المسلمين الملايويين في (مالاكا)، بالرغم من حركاتهم ومؤامراتهم المستمرة، بدءًا من عهد الاستعمار البرتغالي مرورًا بالهولندي والإنجليزي، وانتهاءً بالغزو الفكري الجديد بعد استقلال ماليزيا، إذ لا يزال المسلمون متمسكين بإسلامهم هناك.

استقلال ماليزيا :

استقلت ماليزيا عام 1957 وعانت ماليزيا من الألغام السياسية الموقوتة التي خلفها الاستعمار البريطاني وكانت النتيجة أن انفصلت عنها سنغافورة ذات الأغلبية الصينية عام 1965 وشهدت اضطرابات عرقية عنيفة عام 1969 وحدث ما يشبه الحرب الأهلية بين الملاويين والصينيين بعد تملل البوميبوترا من السيطرة الاقتصادية للصينيين وتمدها إلى سيطرة سياسية على اثر انتخابات أجريت في الدولة. لقد كانت هذه الأحداث بمثابة النذير للسياسيين الماليزيين إلى خطورة استمرار التفاوت الاقتصادي واستحالة التطور والازدهار بدون استقرار سياسي وعرقي... كما أظهرت الأزمة صعوبة إدارة مجتمع متعدد الأعراق ما لم يكن هناك توزيع عادل للثروة⁸... لذلك كان لابد من اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة في مواجهة الواقع الجديد فأعلنت

الحكومة الأحكام العرفية وعطلت الدستور والبرلمان حتى عام 1971 والشروع في بناء وحدة وهوية وطنية تشمل الجميع. ان الهدف الأساسي للحكومة الماليزية في حينه، يتمثل في إخراج البلاد من دائرة الفقر وإيجاد مجتمع تسوده العدالة والازدهار لكل المجموعات العرقية وذلك من خلال:

1. تأمين الاستقرار السياسي

2. وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لإنجاح عملية التنمية المستدامة

3. التعايش السلمي والمبادرات المجتمعية.

المطلب الثاني : رؤية لموقع الإسلام في وصفة التنمية في ماليزيا

الفرع الأول : الإسلام كقيمة اجتماعية في المجتمع الماليزي

إذا كانت القيم الإسلامية قد حظيت في ماليزيا بموقع متقدم في المنظومة القيمية الماليزية فإنه يمكن القول بأن هذا الواقع قد تجسد عبر مجموعة من السياسات التي لجأت الحكومة الماليزية إلى تطبيقها منذ بداية الثمانينيات و التي عكست في مجملها التوجه الحكومي لأسلمة بعض المجالات و ذلك دون المساس بمصالح الأقليات العرقية من الصينيين و الهنود من خلال ما عرف برؤية أكثر ليبرالية للإسلام و من هذا المنطلق تبرز نشاط جماعات الدعوة من الشباب المالاي المثقف هذا إضافة إلى إرساء دعائم بعض المشروعات التي اتخذت الطابع الإسلامي على غرار البنوك و نظام التأمينات.

كما تم إنشاء الجامعة الدولية الإسلامية وعدد من المعاهد الإسلامية إضافة إلى عقد مسابقات لقراءة القرآن الكريم.

هذا و تجدر الإشارة إلى انه رغم إثارة هذه السياسات لمخاوف غير المالاي إلا أن الأمن وحرص على تهدئة هؤلاء عبر رؤية معتدلة للإسلام تختلف عن التشدد النسبي للحزب الإسلامي المعارض بل ان الإعلام الماليزي أفسح مجالا واسعا لعرض وجهة نظر مختلف الاقليات الماليزية المعارضة لتوجهات هذا الحزب.

و قد برز التوجه الديني المعتدل للآمن و خلال الفترة من 1994 إلى 1995 و ذلك في مواجهة بعض التنظيمات الإسلامية التي تحولت إلى حركة جماهيرية في المناطق الريفية و الحضرية و التي كانت قد نجحت في إجتذاب بعض شباب المالاي استنادا على مجموعة من المؤسسات التعليمية والدينية إضافة إلى بعض المشروعات الصناعية.

و من جانبها لجأت الحكومة الماليزية إلى اعتقال قيادات هذا التنظيم الذي اعتبرته تهديدا للوحدة الوطنية مما استوجب تطبيق قانون الأمن الداخلي كما حرصت على تأكيد الطابع العالمي للقيم الإسلامية عبر بعض المؤسسات الدينية و من أهمها المعهد الماليزي الإسلامي. و في عام 1996 بادرت الحكومة الماليزية بإحداث التغييرات في بعض المناهج الجامعية استجابة لضغوط الأقليات الصينية و الهندية حيث تم تغيير عنوان مادة " الحضارة الإسلامية " و هي مادة إجبارية لتصبح الحضارات الإسلامية و الآسيوية.

و استنادا إلى هذا المنهج الذي اتسم باعتدال سمح لغير المسلمين بالتعبير عن وجهات نظرهم بشأن سياسات الأسلمة التي أقرتها الحكومة بل أن القيادة الماليزية ارتأت صعوبة إرساء دعائم دولة إسلامية في دولة متعددة العرقيات و هو ما رحب به عبر المالاي.

الفرع الثاني : الإسلام في التنمية الماليزية- النظرية والتطبيق-

تعد الطروحات النظرية لعميد التنمية الماليزية، ورئيس وزراء البلاد منذ عام 1981 مهاتير محمد هي الدعامة الأولى التي قامت - وما تزال - عليها تلك التنمية، ويضاف إلى ذلك ما قدمه أنور إبراهيم رئيس حركة الشباب المسلم الماليزي⁹ خاصة عندما ترك قيادة الحركة، وانضمَّ إلى حكومة التنظيم القومي بزعامة مهاتير فيعام 1982، الأمر الذي عمَّق البعد الديني في التصور الحكومي لعملية التنمية .

وقد لا يجانبني الصواب حين أقول: إن مهاتير محمد قد قدَّم عملاً تنموياً معاصراً يقوم على التوافق بين القيم الرأسمالية السائدة والأفكار والقيم الإسلامية. ويمكن تلخيص أفكاره فيما يلي(2)¹⁰:

1. يرفض مهاتير محمد استيراد مفاهيم التحديث الغربي، وما يتولد عنها من رؤية تنموية قد لا تتناسب مع خصوصيات المجتمع الماليزي لكنه في ذات الوقت يدعو إلى استيعابها والاستفادة من الخبرات التكنولوجية المتقدمة وتسخيرها لخدمة المصالح الوطنية مع مراعاة القيم الإسلامية¹¹.

إن نقطة البدء في التنمية يجب أن تبدأ من فكرة محورية مؤداها الانطلاق من واقع المجتمع وخصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى، وبما أن المجتمع الماليزي يتكون من غالبية مسلمة كان لا بد من الاستفادة من الطروحات الإسلامية في مجال التنمية؛ حتى يكون التوافق بينهما كبيراً، وفي هذا الخصوص يوضح (مهاتير محمد) أن المنهج الماليزي تجاه العولمة يقوم على أساس أن إيقاع العولمة في ماليزيا تحدده ماليزيا ذاتها بناءً على ظروفها وأولوياتها، مؤكداً أن العولمة المطلقة ستؤدي إلى الاضطراب والفوضى، كما يشير هنا إلى خصوصية التنوع العرقي الذي تقوم عليه ماليزيا، حيث يشكل الملاي ما نسبته 59%، الصينيون 26%، الهنود 7%، 8% آخرون، ويشكل المسلمون منهم ما نسبته 60%¹²، الأمر الذي يحتم على الحكومة اتباع منهج معتدل في تطبيق التعاليم الدينية، فالمجتمع الماليزي ليس مجتمعاً إسلامياً بالكامل، وأن القيام بما من شأنه بث الفوضى وتدمير البلاد أمر محرم بالإسلام.

2. تشكل الطروحات النظرية للإسلام إطاراً مرجعياً مهماً في التنمية الشاملة، إلا أنها لا تكون نموذجاً متكاملًا وواضحاً في هذا المجال، كما لا يوجد تفسير (صحيح واحد) للإسلام، صالح للتطبيق في جميع الظروف، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث المستمر عن حلول تتفق مع تطورات العصر وتتوافق مع ما يسمى (فقه المقاصد)، أو متطلبات الحياة اليومية، كما أن النظر لآيات قرآنية بعينها -وبمعزل عن البيئة العامة- قد يشوه المعنى المراد منها، فمنطق البحث عن حلول لمشاكل ومتطلبات التنمية في النصوص المقدسة قد يدفعنا نحو التخطي والتفسير الخاطئ، إذ علينا إيجاد الحلول الواقعية المناسبة بصورة تتوافق مع الأهداف العامة للإسلام، خاصة أن ثمة أمرين مقررّين مهمين في الفقه الإسلامي، هما الاجتهاد والقياس¹³.

بمفهوم آخر يركز مهاتير على (التنمية المتقنة مع الإسلام) أكثر منه على (المفهوم الإسلامي للتنمية)، ضمن رؤية إسلامية تستثير بعناصر الواقع المتاح، وتسخرها لتحقيق أقصى استيعاب واستثمار، بما يعود على الأمة بالصالح العام .

ويركز هنا على قضية المقاصد العامة، ومتطلبات الحياة، فالإسلام دين متجدد يستوعب التطورات العلمية والتكنولوجية، بيد أن فهم المسلمين هو الخاطئ، وهو من الأمور التي ساهمت بشكل أساس في تأخر المسلمين وتخلفهم ويشير هنا إلى العديد من الأمثلة، منها مهاترة بعض دعاة الدين في الدولة العثمانية على جواز لباس الجنود العثمانيين للقمصان الغربية، في حين كانت الهجمة الأوروبية على تركيا شرسة، بدلاً من قيامهم برفع معنويات الجند وشحنهم، وهو بحد ذاته تصرف ينم عن فهم مشوه للنصوص الدينية. كذلك منعهم طباعة المصحف الشريف بحجة ضرورة أن يكون ذلك بخط اليد، ومنعهم -لفترة طويلة- استخدام التلفزيون وآلات التصوير... الخ، وبعد أن تمت الموافقة على استخدام تلك المحظورات التكنولوجية -بعد فترة من المنع الذي ساهم في زيادة حدة التخلف- استخدمها المسلمون بوجوه لم تؤد الغاية المطلوبة منها في خدمة المجتمع، وعملت على انتشار قيم مستوردة مع تلك التكنولوجيا لأنها بالأساس ليست صناعة إسلامية .

ويركز مهاتير محمد في هذا الإطار على أهمية التصنيع في المجتمع الإسلامي، ودوره في خدمة الأمة الإسلامية ورفاهها، مع القدرة على تجنب الآثار السلبية المرافقة للتكنولوجيا العلمية المستوردة¹⁴.

3. التنمية الشاملة مفهوم يتضمن في أبعاده الحديث النبوي الشريف: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً)، فهو يلفت النظر إلى خطأ الانصراف الكلي عن الحياة الدنيا باعتبارها حياة غير ذات قيمة؛ لأن انتشار هذا الاعتقاد -بشكل مبالغ فيه- قد أفقد المسلمون مهارتهم وعناصر قوتهم، وجعلهم مستلبين وتابعين لغيرهم، دون أن ينالوا مرضاة الله .

وهنا يركز مهاتير على ضرورة اتباع التعاليم الدينية بصورة فعلية وعدم رفعها كشعار لا يعمل به، فالقيام بالأعمال الحميدة والتبرعات السخية للآخرين ليست كافية لإثبات أن الإسلام لا

يشكل عقبة أمام التنمية، وإنما يكون ذلك من خلال امتلاك زمام المبادرة، ومنافسة الآخر والتفوق عليه ضمن رؤى وتحركات إسلامية مقبولة.

وتفعيلاً لآراء وطروحات (مهاتير محمد) قامت الحكومة الماليزية بتطبيق تلك الرؤى الإسلامية في اقتصادها القائم على مبدأ السوق الحر، ومع احتفاظها بالمؤسسات الاقتصادية التقليدية أنشأت الحكومة العديد من المؤسسات الاقتصادية التنموية الإسلامية، وقامت بعدة إجراءات كان أهمها :

- تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي لعام 1983، والذي تعد مدخرات عملائه قروضاً حسنة للبنك لا يتقاضون عنها أية فوائد ثابتة، وإنما يتقاضون عائداً متغيراً تحدده الحكومة بناءً على عدة عمليات مضاربة وتمويل تجارية تدعمها الحكومة بشكل مباشر، وتمتلك الحكومة الماليزية مانسبته 37% من هذا البنك.
- إنشاء العديد من شركات التأمين الإسلامية، بموجب قانون التكافل عام 1984¹⁵.
- قامت الحكومة بتعديل قانون العقوبات؛ لتجعله أكثر انسجاماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
- أدخلت مادة الثقافة الدينية كمادة إجبارية في المدارس والجامعات الماليزية، كما قامت الحكومة بحظر تأسيس جامعات خاصة لغير الملاي، والذين يمثلون الغالبية المسلمة في البلاد، كما حظرت على غيرهم تأسيس إذاعة أو تلفزيون، الأمر الذي حدا ببعض المفكرين بوصف تلك السياسات على أنها برامج أسلمة للمجتمع، مع تأكيدهم على أن التنمية الاقتصادية الماليزية ما زالت تتم في إطار قواعد المنهج الرأسمالي التقليدي، مع محاولة إضفاء طابع إسلامي عليه.
- قامت الحكومة بإنشاء جهاز استشاري إسلامي لتقديم الرأي للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الدينية .

نتبين من استعراض أهم ملامح التنمية الماليزية أنها تميزت بطابع الخصوصية، حيث إنها حافظت على البنى الاقتصادية التقليدية القائمة في المجتمع، وأقامت بالتوازي مع ذلك مؤسسات تنموية تستند على أسس إسلامية يستفيد منها جميع الماليزيين، بغض النظر عن العرق أو الدين، ويجد فيها المسلمون خاصة مؤسسات اقتصادية معاصرة تقدم خدماتها وفقاً لأحكام الشريعة

الإسلامية، وتتوافق مع أهداف ومتطلبات التنمية في منظورها الإسلامي الهادف لبناء نسيج اجتماعي بين جميع الأعراق والأديان في المجتمع .

ويمكن القول إجمالاً إن التنمية الماليزية كانت محصلة لمنهج توفيقى بدأ منذ عام 1970 ، عملت من خلاله الحكومة الماليزية على إيجاد صور تطبيقية لبعض النظريات الإسلامية وحافظت في ذات الوقت على البنى الاقتصادية القائمة، وبالتالي فلا يمكن الفصل بين دور كل من هذه المؤسسات، وبيان أثره في عملية التنمية، إلا أن ما يمكن الجزم به هو أن (مؤسسات التنمية الإسلامية) لم تشكل عائقاً أمام التنمية، بل لعبت دوراً إيجابياً وفاعلاً في تطوير الاقتصاد الماليزي، وإرساء أسس التعاون والتكامل الاجتماعي، والمساهمة بصورة فاعلة في تقليل الفقر وتنمية المجتمع .

المطلب الثالث : التجربة الإسلامية الماليزية في التنمية

الفرع الأول : الوصفة التنموية الماليزية

تُعد عملية التنمية في ماليزيا من أبرز قصص النجاح القليلة التي تحققت في كل من آسيا وأفريقيا، وتقوم فلسفة التنمية الماليزية على فكرة مؤداها أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل، بمعنى إيجاد طبقة وسطى تشمل معظم المواطنين، وعليه فإن عوائد التنمية ستعكس على جميع المواطنين لجهة تحسين حياتهم اليومية، وتوفير الرفاه لهم، مع التركيز بالدرجة الأولى على المواطنين الأكثر فقراً، والعاطلين عن العمل، إذ أشارت الدراسات إلا أن زيادة النمو بمعدل (درجة مئوية واحدة) في ماليزيا تؤدي إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة تتجاوز 3%، وهي من أعلى النسب في العالم¹⁶، الأمر الذي جعل سياسات التنمية الممتدة منذ عام 1970 تركز على هدفين أساسيين، هما تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع .

أ- تقليل الفقر

حددت هذه السياسات استراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ولرأس المال المادي، ورفع مستويات تدريب العمالة، واستمر هدف مكافحة الفقر في خطط التنمية

القومية المتلاحقة، حتى إنه عُدل في النصف الثاني للخطة الخمسية 1984-1990، ليأخذ في حسبانته زيادة ما يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية، وصافي التحويلات المالية .

وفي الوقت ذاته تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بُعْداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء من خلال اعتماد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل .¹⁷

وكنتيجة مباشرة لتلك السياسات سجّل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من 3.9% في عام 1990 إلى 2.2% في عام 1995 ، ثم انخفض إلى 1.5% في عام 1999، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15.6 % إلى 13.2 % في عامي 1995-1999 على التوالي، بينما في المناطق الحضرية انخفض من 4.1% في عام 1995 إلى 3.8% في عام 1999، انظر الجدول رقم (1)، ومن الأرقام الرسمية ذات الدلالة يلاحظ أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً، بالإضافة إلى توفير الكثير من الأشياء الأساسية، الأمر الذي ساهم في زيادة مستوى الرفاه للمواطنين، وانعكس ذلك إيجاباً، حيث سجل معدل عمر الفرد لديهم إلى 71 سنة، وبواقع 73.9 للنساء و 68.5 للرجال، بعد أن كان 59 سنة في عام 1974¹⁸ .

ج ————— دول رق م (1)

معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة من 1995-1999م

المؤشر (%)	سنة 1995		سنة 1999	
	الريف	الحضر	الريف	الحضر
مدى الفقر	15.6	4.1	13.2	3.8
مدى الفقر المدقع	0.9	3.5	2.4	0.6

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادية الماليزية 2001م

من جهة ثانية تضاعف معدّل دخل الفرد أربع مرات منذ الاستقلال (1957) وحتى عام 1992، حيث ارتفع هذا الدخل من \$450 عام 1972 إلى \$680 عام 1974 وإلى \$1900 عام 1982، ثم إلى \$2790 عام 1992 ووصل \$3440 عام 1995 أي بنسبة 5,5% من عام 74-95، في وقت كانت فيه نسبة الزيادة في الناتج القومي العالمي 3.2% وبلغت الزيادة الحقيقية السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من عام 1985 إلى عام 1994 حوالي 5.7%، وبلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة عام 1980-1993 حوالي 6.2% وبلغت تلك النسبة 9.2%، 9.5% لعامي 1994 و 1995 على التوالي. تشير هذه الأرقام -بالإضافة إلى ما يبينه الجدول رقم (2)- إلى أن البلاد شهدت طفرة قوية في مجال التنمية المعتمدة على التخطيط الواعي والتنفيذ الدقيق لها .

جدول رقم (2) المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي (1999) م

عدد السكان	21 مليون نسمة
العملة المحلية	ريجنت
الدولار	3.8 ريجنت
معدل النمو المتوقع (2000) م	يتراوح ما بين 6.1-8.5%
معدل التضخم	أقل من 3%
معدل البطالة	9.2%
قيمة الصادرات	5 مليار دولار (2% من الصادرات العالمية)
قيمة الواردات	65.5 مليار دولار (1,1% من الواردات العالمية)
نسبة الزيادة في نمو الصادرات	15%
الفائض في الميزان التجاري	19 مليار دولار

المصدر: وكالة التصنيف والبنك المركزي الماليزي

ب: هيكل المجتمع

شملت أهداف التنمية في ماليزيا إعادة هيكلة المجتمع من خلال عدة أمور أهمها :

- 1- إيجاد قدر من التوازن بين الأعراق، فمع التغير البنيوي لمقومات الاقتصاد بالنسبة للملايو وزيادة نسبة نصيبهم من الناتج القومي، إلا أن ذلك لم يكن على حساب الأعراق الأخرى (الصينيون والهنود) ذوي السيطرة والنفوذ الاقتصاديين الكبيرين، انظر الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)

يبين متوسط دخل الأسرة الشهر يحسب الأعراق، ومعدل النمو السنوي في الفترة من عام 1995-1999

الأعراق	1995	1999	متوسط النمو السنوي 1995-1999 (%)
البومبيترا(الملاي والسكان الأصليون)	422	522	5,5
الصينيون	761	909	4.6
الهنود	563	711	6.0
مجموعات أخرى	338	361	1.7

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي 2001 م

- 2- العمل على استثمار الموارد البشرية وتنميتها بما يعود بالفائدة على التنمية حيث لم تكن النجاحات الممثلة بالأرقام السابقة إلا كنتيجة لعدة خطوات قامت بها الحكومة، من أهمها استثمار البشر وتأهيلهم من خلال نظام تعليمي قومي قادر على تغيير المجتمع من زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي متقدم. ويمكن ملاحظة التكلفة الاقتصادية للسياسة التعليمية والنتائج التي حققتها في المجتمع الماليزي بالنظر إلى الجدولين (4) و(5) .

جدول رقم (4) النفقات الحكومية 1996-2000م على التعليم (بالدولار الأمريكي)

نوع الإنفاق	1996م	2000م
إجمالي النفقات العامة على التعليم	2.9 مليار	3.7 مليارات
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	21.7%	23.8%
نصيب الفرد من نفقات التعليم	145	150

العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في :

المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597
المدرسة الفنية والمهنية	1606	2160

أعداد الطلاب والمدرسين في الجامعات :

عدد الجامعات والمعاهد الحكومية	50	55
عدد المحاضرين	8451	19702
عدد الطلاب	108845	344250

جدول رقم (5) المصدر: محمد بشير، استثمار البشر في ماليزيا

النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة على بعض الخدمات 2000-2001 م

القطاع	عام 2000 م	عام 2001 م
التعليم	64.1%	65.9%
الصحة	11.5%	7.5%
الإسكان	10.8%	13.1%
خدمات أخرى	13.6%	13.5%
النسبة الإجمالية	100	100

إن مسيرة التنمية التي شهدتها ماليزيا -منذ ما يزيد عن الثلاثة عقود -تعرضت إلى هزة عنيفة، عندما ضربت الأزمة المالية دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، وأدت هذه الأزمة إلى فقدان العملة الماليزية نصف قيمتها، وسجلت نسبة النمو الاقتصادي حينها 2.4 لعام 1998، إلا أن جهود الحكومة الماليزية -وخلافاً لجميع التوقعات آنذاك- استطاعت خلال عامين أن تضع الاقتصاد الماليزي مجدداً على طريق التنمية، وبمعدلات عالية أيضاً، ولعل من أبرز ما ميز التجربة الماليزية في معالجة آثار تلك الأزمة أنها كانت محلية بشكل كامل، ودون تدخل من صندوق النقد أو البنك الدولي.

أما عن الأسلوب الذي اتبعته الحكومة في معالجة هذه الأزمة فقد كان باتباع سياسات اقتصادية منضبطة تمثلت فيما يلي¹⁹:

1- تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار (\$1 = 3.8 رينغت)، ومنع تحويلها إلى الخارج .

2- خفض الإنفاق الحكومي العام

3-فتح الشركات المراد تخصيصها أمام رأس المال المحلي، وليس أمام الشركات الأجنبية تقديم إعفاءات ضريبية مشجعة، وبمراجعة الأرقام التي أعقبت الأزمة يتضح أن الاقتصاد الماليزي قد عاد إلى النمو وفق مؤشرات تضاهي ما كانت عليه قبل الأزمة، ووصلت نسبة النمو في عام 2000 إلى 8.20%.

4-الفرع الثاني: مشروع الإسلام الحضاري و"رؤية عام 2020"

يتمثل المشروع النموذجي والحضاري الذي أطلقه الدكتور محاضر محمد "رؤية عام 2020"، في جعل ماليزيا دولة صناعية حديثة في كافة القطاعات الحياتية، وذلك بحلول عام 2020، فيما أصبح يُعرف ببرنامج "عشرين على عشرين" أسوه بالقاعدة المتعارف عليها طبياً عند قياس النظر والقول بمعدل "ستة على ستة". وتتطلب تلك الرؤية ضرورة تحديث وتطوير أساليب الحياة اليومية في كافة القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية والنفسية والسيكولوجية...الخ. وطبقاً لرؤية الدكتور محاضر محمد، يمكن حصر القضايا المحورية ذات الأولوية التي تتطلب حلولاً عملية بما يساهم في تحقيق البرنامج المنشود والوصول بماليزيا الحديثة إلى بر الأمان ومواجهة التحديات المتزايدة حتى عام 2020، في الأمور التالية²¹:

1. ولاء راسخ لدى الشعب تجاه الوطن والمواطنين بما يساهم في إرساء النهضة والثقافة والتحرر.
2. سيادة العدالة الاقتصادية وإزالة الفوارق القائمة على أسس عرقية أو دينية.
3. سيادة الرفاهية الاقتصادية لكافة الفئات الاجتماعية.
4. تعزيز القدرات الذاتية للمجتمع الماليزي وتوفير الثقة الكاملة بقدرته على إنجاز الأفضل داخلياً وخارجياً.
5. سيادة الديمقراطية التي تتناسب والتركيب السكانية للشعب الماليزي.
6. مجتمع تحكمه قوة الإرادة والأخلاق الحميدة والقيم.

7. الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الإبداع والابتكار التقني بما يؤهله

لاحتلال مكانة مرموقة على الخريطة التكنولوجية العالمية.

8. ترسيخ الوحدة الوطنية بين كافة أفراد الشعب الماليزي سياسياً

وثقافياً وعرقياً.

وتهدف الخطط المرجوة لـ "رؤية 2020" إلى الوصول لمرحلة متقدمة معينة من تنمية ونمو الاقتصاد الماليزي تصل إلى نحو 7% كمستوى عام لهذا التطور، حيث تشير القرائن والدلائل إلى صحة هذه الفكرة ونجاح تطبيقاتها في مراحلها الأولى حيث حققت معدلات قياسية خلال السنوات الأولى بلغت نحو 8.6% سنوياً مما يؤكد صحة وسلامة النظرية والتطبيق معاً، كما لم يغيب عن بال الدكتور محاضر محمد طبقاً لرؤية 2020، الوصول بماليزيا إلى الدولة الإسلامية العصرية.

ومن الملامح التي رسمها الدكتور محاضر في صلب رؤيته، مدينة بوتراجايا العاصمة الإدارية الجديدة المستقبلية لماليزيا والواقعة على بعد 80 كليومتراً شمال كوالا لمبور، التي تعبر في حقيقة الأمر عن طموحات القيادة والشعب معاً، حيث ستحتضن الوزارات والدوائر الحكومية، حيث يبدو البناء الرخامي الهائل المشيد على تلة صناعة عالية تحيط به النوافير المائية الرائعة والأشجار الخضراء التي تحيط بالمبنى من كل حذب وصوب، إضافة إلى مسجد ضخم بني على الطراز الفارسي المغولي، في مواجهة المنطقة السكنية المخصصة لسكن الموظفين والدبلوماسيين وكبار رجالات الدولة. ولا يقف الأمر عند تلك الإبداعات المعمارية، بل يتعداه إلى تحقيق أحلام مشروع الملتيميديا كوريدور Multimedia Corridor المتمثل في مدينة سايبيرجايا Cyberjaya الصناعية ليكون مركزاً تكنولوجياً عالمياً يحتضن أبرز شركات العالم في هذا المجال.

الفرع الثالث : انجازات التجربة الإسلامية الماليزية في التنمية

أولاً : الجانب السياسي

1. تبني سياسات عامة تهدف إلى معالجة أحداث 1969 ومنع تكرارها، فقاموا بتعديل

الدستور بشكل يمنع النقاش حتى في البرلمان في قضايا حساسة بما في ذلك الوضع

الخاص للمالايين والجماعات الاثنية الأخرى.

2. تأمين الاستقرار السياسي لدولة ماليزيا من خلال:

✓ أبعاد العسكر عن السلطة (عكس الحال في الكثير من الدول المجاورة)

✓ يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية

القائمة على أسس عرقية وفق عقد اجتماعي متفق عليه .

3. توجيه التمويل المتاح الى برامج التنمية بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار

الشامل .

4. رفض الحكومة الماليزية نصائح البنك الدولي والصندوق الدولي بتخفيض النفقات

المخصصة لمشروعات البنية الأساسية .

5. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين

الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان .

ثانياً: الجانب الاقتصادي :

باشرت الحكومة الماليزية في وضع الخطة العشرينية الأولى (71- 91) حيث اعتمدت هدفاً

رئيسيان :

1. تخفيض واستئصال الفقر

2. تخفيض واستئصال ظاهرة البطالة الاقتصادية المقرونة بالانتماء الاثني .

فكان من نتاج ذلك :

➤ ازدياد التعاون والاتصال بين الأعراق، وتوسعت حجم الطبقة المتوسطة وإيجاد حالة اجتماعية مستقرة من خلال ذوبان الفروق الطبقيّة والعرقية .

➤ تطوير الاقتصاد الماليزي من اقتصاد يعتمد على الزراعة وتصدير المواد الأولية الى اقتصاد صناعي

حيث تضمنت الصادرات الرئيسية:

المنتجات الكهربائية والإلكترونية، المواد الكيماوية، الأطعمة المصنّعة، المنسوجات والخشب المصنّع والمُنتجات المطاطية إضافة إلى الفولاذ، والسيارات والصناعات الثقيلة .

في مطلع 1991 أعلن عن برنامج الرؤية لماليزيا 2020 والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 دولة متقدمة وتتمتع بمستوى معيشي وحياتي عالي حيث تم وضع الخطة العشرية الأولى (91-00) ضمن برنامج الرؤية 2020 وهدفت إلى:

1. التركيز على الفقر الصارخ.
 2. الاعتماد الأكبر على القطاع الخاص لإنجاز هدف إعادة الهيكلة.
 3. تنمية الموارد البشرية.
 4. توسيع مشاركة المالايين في العملية الاقتصادية بدون تخفيض الوصول الاقتصادي للمجموعات الأخرى.
- وعلى الرغم من الأزمة المالية في أكتوبر/تشرين الأول 1997 إلى 1998 المعروفة فقد تمكنت البلاد من المحافظة على نسبة نمو سنوي خلال السنوات العشر بمعدل وقدره 7. %تلى ذلك وضع الخطة العشرية الثانية (2000-2010) ضمن برنامج الرؤية 2020 والتي اعتمدت مفهوم اقتصاد المعرفة المرتكز على قدرة رأس المال البشري لخلق وإبداع وتوليد أفكار جديدة بالإضافة إلى مهارة تطبيق التقنيات الحديثة وتهدف إلى :
1. تطوير المجتمع الماليزي معرفيا وتنمية القدرات الوطنية من خلال :
 2. تحسين المهارات والقدرات الإدارية
 3. زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير
 4. الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات في كُّل القطاعات الاقتصادية
- زيادة الاستثمار الحكومي لتحسين نظام توصيل/إتاحة التعليم والتدريب تقوية الاستثمار الوطني ومواصلة جذب الاستثمار الأجنبي في المجالات الإستراتيجية

5. زيادة ديناميكية قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات من خلال الاستتبات الكبير للمعرفة معالجة الفقر و تحقيق العدالة للمالايين في قطاعات العمل. ان من أهم العوامل التي ساعدت في نجاح التجربة الاقتصادية الماليزية:

6. اعتماد ماليزيا ثالوث النمو والتحديث والتصنيع بدلا من التخلف والجهل والمرض .

7. التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة)تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وبين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى .

8. التعامل الحذر مع الاستثمار الأجنبي حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

➤ أن لا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

➤ أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه .

9. الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجنب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة .

10. امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي<الواحد والعشرين>من خلال التخطيط لماليزيا 2020 م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له .

وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية).

خاتمة :

ومن بين أهم الدروس المستخلصة من هذه التجربة هو الحاجة لإدراك واستيعاب الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي والكيفية التي تعمل بها، والعلاقات المتداخلة

للقطاعات الاقتصادية المختلفة. إن وضع وهندسة الاستراتيجيات التي تُمكن من مكافحة الأزمة وإصلاح الخلل ليس بالأمر الصعب على الإطلاق، بمجرد وضع اليد على العوامل المسببة واستيعاب طريقة عملها. وبطبيعة الحال فإن جهات الاختصاص تقوم بطرح حلول عديدة لكل علة، لكن لابد من مناقشة وتشريح كل على حدة وإخضاعه للتجربة بما يوفر بدائل جاهزة في حال فشل الحل الذي تم اختياره في البداية كأفضل خيار من بين الخيارات. ولابد من الإشارة هنا إلى أن عملية تطبيقا لاستراتيجيات أو الحلول تتطلب تضافر جهود صانعي القرار، بالإشراف على الإجراءات والخطوات التنفيذية على الأقل، واتخاذ القرارات التي من شأنها معالجة الخلل وإزالة العقبات التي يمكن أن تعترض مسيرة الإصلاح .

إن توفر المعلومات والبيانات وضمان تدفقها باستمرار عن كل ما يجري على الأرض، أمر على قدر بالغ من الأهمية والحيوية. بمعنى أن الأرقام والرسومات التخطيطية تُعدّ من أفضل الوسائل لتوصيل المعلومة، مقارنة بالأساليب الأخرى بما فيها التقارير الإنشائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يقوم مُعدّو ومحررو التقارير بشرح وتوضيح مضمونها للمسؤولين شفاهة . ولا شك أن المسؤولين الذين تُرفع لهم هذه التقارير والبيانات ينبغي أن يكونوا على معرفة ودراية كافية بموضوع التقارير تمكنهم من تقييم الوضع على نحو سليم واتخاذ القرار الناجع بشأنه .

بالطبع، هناك حاجة لوجود نظام فاعل سواء كان على المستوى الحكومي أو الإداري أو الاقتصادي، إلا أن العنصر البشري الذي يقوم بتشغيل هذا النظام هو العامل الحاسم والمهم في مختلف جوانب العملية. ولا شك أن النظام الممتاز يمكن في أفضل الأحوال، أن يوفر حلاً جزئياً لما يطرأ من أزمات. غير أن العامل البشري هو الذي يحدد كفاءة تشغيل هذا النظام .ومن بين الدروس المهمة المُستفادة من التجربة الماليزية أيضاً أن الحكومة لابد أن تولي إدارة اقتصادها اهتماماً كبيراً ومستمرّاً، وينبغي ألا تسمح لنفسها بالتراخي والضعف في كل ما يتصل بالمحافظة على قوتها الاقتصادية والمالية. إن اليقظة المطلقة كانت وحدها الكفيلة بمحافظه ماليزيا على تحقيق معدلات نمو عالية، والتي من شأنها أن تدفع بالبلاد باتجاه بلوغ مرتبة الدولة المتطورة بحلول عام 2020 .

وإجمالاً فمن أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في ماليزيا:

1- أن التجربة الصناعية تمت في ظل نظام حكم مستقر، ينزع إلى إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وعمل على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي.

2- لقد مثلت اليابان دور قاطرة النمو في كوريا الجنوبية وماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية. وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظة الجديرة بالتأمل أن الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية، وتسريع عملية استيعابها في دول جنوب شرق آسيا، وذلك بخلاف الاستثمارات الغربية التي تستهدف تعظيم الأرباح فقط دون توخي تحقيق منافع للدول المضيفة بذات القدر.

3- أن الصناعات الإستراتيجية يجب أن يتوفر إليها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

4- أن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا -وعلى وجه الخصوص في ماليزيا- كان مسنوداً بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل وتدريب العمالة.

5- يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربة الماليزية على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة". ويعد ذلك من أهم الدروس المستفادة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية. ويعني ذلك أن العمليات الإنتاجية تبدأ زهيدة التكلفة من خلال تشكيلة محدودة من السلع التي تباع على أساس قاعدة سعرية، ويتحول ذلك مع الزمن إلى تطور وتوسع في صنع منتجات ثانوية "ذات قيمة عالية" باستخدام المواد الأساسية المتاحة محلياً بتكاليف زهيدة والخبرة المكتسبة من خلال تسويق المنتجات الأولية.

ومن الأمثلة البارزة لهذا التطور الصناعي: الألعاب الإلكترونية، وآلات التصوير اليابانية، وبناء السفن والمشاريع الإنشائية في كوريا، والشرائح الإلكترونية المستخدمة في الحاسبات الآلية في ماليزيا.

أما عن أسرار الوصفة الماليزية للتنمية فهي:

أولاً : الإرادة السياسية :

وهي بيت القصيد في التجربة الماليزية فما كان يمكن أن تتحقق هذه النهضة إلا بوجود رغبة وإرادة سياسية واضحة تحكم القيادة ويكتسبها الشعب. فمن يذهب إلى ماليزيا سيتردد أمام بصره وسمعه كثيرا رقم 2020 وهو يرمز إلى الخطة التي أعدها مهاتير محمد رئيس الوزراء عندما تولى الحكم سنة 1981 والتي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا في العام 2020 دولة مكتملة البنيان الصناعي ..وهو ما تحقق معظمه .. ويمكن تلخيص هذه الإرادة في جملة قالها مهاتير " : أيها الماليزي ارفع رأسك ناظرا للمستقبل"

ثانياً : تطوير مفهوم التنمية :

ظل مفهوم التنمية مرادفاً لمعنى النمو .. وظل هذا المعنى محصوراً في البعد الاقتصادي طيلة الخمسينيات والستينيات .. وشطراً من السبعينيات. ولكن خبرة تلك المرحلة التي تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار .. وإنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية المحلية وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة .. والأهم من ذلك هو أن خبرة تلك المرحلة .. كشفت عن أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جدا في عملية التنمية .. وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع .. والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم .. والجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع .

هذا هو معنى التنمية الذي جاءت في سياقه التجربة الماليزية .. ليس فقط .. وإنما تعين عليها أن تعمل في ظروف أزمة طاحنة للتنمية على مستوى العالم في الثمانينيات .. وخاصة في الدول الصناعية .. وأضحى العالم المتقدم أقل رفقا بالشعوب النامية وأكثر ظلماً لها .. ومنثم

كان على مخططي هذا النموذج الماليزي أن يسعوا إلى تحقيق إنجازات ملموسة على أكثر منجبهة حتى يمكن قهر الفقر وبناء الإنسان الجديد.

ثالثاً : سياسة النظر شرقاً:

أعلنت ماليزيا سياسة " النظر شرقا " في 1981 وامتد العمل بها إلى 1991 .. ويتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى أسراب الإوز الطائرة .. وهدفت تلك السياسة تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية .. مثل : أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز .. ولتكن عملية الأخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل اختياراً وانتقاء لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح .. خاصة أن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان .

رابعاً : الاهتمام بالقطاع الخاص:

انتهج مهاتير محمد سياسة الخصخصة والسوق الحر .. ودفع الديون الخارجية وأوقف الاستدانة .. وقرر تخصيص القطاع العام وأوقف التعيين في الدولة موضحاً أن الإنسان لن يصبح نيراً بالتحاقه بالقطاع العام إلا إذا كان يخلق المليونييرات .. وهدف بذلك إلى حل إشكال توسط الدولة في إدارة الأعمال وعدم تحقيقها لربحية .. وإلى نقل الخدمات التي تقدمها الدولة إلى القطاع الخاص .. ووضع الرجل قوانين تحدد تدخلات الدولة والقطاع الخاص .. وهدف بذلك إلى خلق تعاون بين الموظف العام والقطاع الخاص الذي يدفع الضرائب التي يدفع منها رواتب موظفي الدولة.

ماذا نستفيد نحن كعرب من التجربة الماليزية :

الدروس يمكن لبلدان العالم الإسلامي الاستفادة منها²² وهي:

1. الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.

2. إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد.

3. في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.

4. الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.

5. الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

6. الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

7. التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها.

8. أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.

9. أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.

10. اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.

11. بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فمالا يدرك جله لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوافر له الشروط والظروف الملائمة.

الهوامش والمراجع:

- ² وثيقة مشروع الإسلام الحضاري ، WWW.ISLAMONLINE.NET
- ³ سعيد إبراهيم كردية ،ماليزيا للقارئ العربي ،ط1،دار الرشاد ،بيروت ،1997 ،ص3 .
- ⁴ المرجع نفسه ،ص ص 7-8
- ⁵ المرجع نفسه ،ص ص 8-9.
- ⁶ محمد نوري الأمين،الحركة الاسلامية في ماليزيا نشأتها منهجها تطورها،ط1،دار البيارق ،الاردن ،2000،ص 19
- ⁷ عبد الهادي اوانج ،الصراع بين الإسلام والعلمانية في ماليزيا،د.ط،دار الطباعة والنشر الإسلامية ،القاهرة،د.ت،ص21.
- ⁸ عبد الهادي اوانج ،الصراع بين الإسلام والعلمانية في ماليزيا، ،ص 24
- ⁹ للمزيد عن حركة الشباب انظر Gudith Nagata, The Flowering of Malaysian Islam, Modern Religious Radicals and Their roots , vancouver: University of British Columbia press, 1984, p.p 86-104.
- ¹⁰ محمد السيد سليم " الحركة الإسلامية في ماليزيا" في علا أبو زيد (محرر)الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998،ص.363-385 .
- ¹¹ (8) Mahathir Mohammad & Ishihara, The Voice of Asia, Tokyo: Kodansha International Press, 1995. P72,
- ¹² هناك اختلاف في الأرقام حول التعدد العرقي، فقد ذكر محمد السيد سليم أن النسبة كما يلي 49%، 32%، 9%، 10% للمالاي الصينيون الهنود، أعراق أخرى على التوالي، انظر: محمد السيد سليم "الإسلام والتنمية في ماليزيا" في ماجدة علي، مرجع سابق. ص 118..
- ¹³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 126-127.
- ¹⁴ "Islam and Industrialisation" In Hashim Makaruddin, Islam and the Muslim Ummah , Selected speeches by Dr Mahathir Mohammad, pelanduk Publications, Malaysia. 2000. P.P. 165-172
- ¹⁵ Syed Ahmad, "Islamic Insurance in Malaysia" in Mohammad ariff, op.cit, p.p 188-216
- ¹⁶ محمد بشير، كيف تهزم الفقر،ص1 . www.islamonline.net/arabic/economic
- ¹⁷ المرجع السابق، ص 2.
- ¹⁸ مهاتير محمد، محاضرة ألقاها في القاهرة على هامش قمة مجموعة الـ 15، في حزيران - 2000 www.islmonling.net - MS Encarta reference Library. 2002.
- ¹⁹ عبد الكريم حمودي، الخروج من الأزمة بعيداً عن الصندوق www.islamonline.net.
- ²⁰ الاقتصاد الماليزي في سطور www.malaysiaarab.com/b-businessativity/businessactivity.net

²¹ كلمة معالي رئيس الحكومة الماليزي مهاتير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في 28 فبراير

<http://www.malaysiagate.com.1991>

²² عبد الحافظ الصاوي ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي رقم العدد 451 الشهر 5 السنة 3 - دولة

الكويت